قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن التعاون المالى
بين وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية
ووزارة الاقتصاد والمالية بمملكة أسبانيا
تتيح بمقتضاها الحكومة الأسبانية مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكى منحة
و ٣٠٠ مليون دولار أمريكى قروض
والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على مذكرة تفاهم بشأن التعاون المالى بين وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية ووزارة الاقتصاد والمالية بمملكة أسبانيا تتيح بمقتضاها الحكومة الأسبانية مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكى منحة و ٣٠٠ مليون دولار أمريكى قروض ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ صفر سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠٠م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢ ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ
(الموافق ٥ يونية سنة ٢٠٠٠ م)

مذكرة تفاهم بشأن التعاون المالى
بين وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية
ووزارة الاقتصاد والمالية بمملكة اسبانيا

حددت وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية ووزارة الاقتصاد والمالية الأسبانية حجم التسهيلات المالية بمبلغ ٣١٠ ملايين دولار أمريكى تتاح لفترة تمتد حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٠ وتخضع هذه التسهيلات للاعتبارات التالية :

١ - ترغب وزارة الاقتصاد والمالية الأسبانية فى أن تتيح لجمهورية مصر العربية مبلغ ٣١٠ ملايين دولار أمريكى لمدة ثلاث سنوات لتمويل توريد سلع وخدمات أسبانية لمشروعات وتنفيذ دراسات جدوى فى تلك الدولة عن طريق شركات أسبانية .

٢ - يقسم المبلغ الإجمالى سالف الذكر على النحو التالى :

١٠ ملايين دولار أمريكى فى شكل منح لتمويل دراسات الجدوى لمشروعات وبرامج متفق عليها من الجانبين ، وتتاح هذه المبالغ من الهيئة الأسبانية "Fondo de Estudios de Viabilidad" (FEV) .

٣٠٠ مليون دولار أمريكى فى شكل قروض لتمويل توريد سلع وخدمات أسبانية لمشروعات فى مصر تقوم بتنفيذها شركات أسبانية .

٣ - يقسم مبلغ القروض على النحو التالى :

١٥٠ مليون دولار أمريكى كقروض ميسرة مخصصة من الهيئة الأسبانية "Fondo de Ayuda al Desarrollo" (FAD) فى السنوات المالية المحددة .

١٥٠ مليون دولار أمريكى كقروض تستخدم فى تمويل صادرات أسبانية (Export Credits) فى نطاق شروط الـ OECD .

ويخضع تخصيص تلك المبالغ للقواعد واللوائح العالمية القائمة وبصفة خاصة شروط الـ OECD والتزامات الحكومتين الدولية والمؤسسية .

٤ - تقدم التسهيلات المذكورة بالمادة (٢) إما بالدولار الأمريكى أو بالبيزيتا الأسبانية بشرط أن تكون عملة القرض أو المنحة هى نفسها المنصوص عليها فى العقد .

يتم تنفيذ التسهيلات المذكورة بالمادة (٣) من خلال قروض مختلطة ٥٠٪ منها من مبالغ الـ FAD والحد الأدنى لعنصر المنحة ٣٥٪ .

ويمكن أن تناقش شروط أخرى للقروض بين كل من الطرفين حالة بحالة .

وأن الشروط المالية للقروض المخصصة من مبالغ الـ FAD خلال السنتين الأولتين منذ تاريخ توقيع المذكرة هى :

بالنسبة للعقود المبرمة بالدولار : ٣٠ سنة فترة سداد متضمنة فترة سماح ١٠ سنوات وبسعر فائدة سنوى ١٪ .

بالنسبة للعقود المبرمة بالبيزيتا الأسبانية ٣٠ سنة فترة سداد متضمنة ١٠ سنوات فترة سماح وبسعر فائدة سنوى ١,٣٥٪ .

يتفق الجانبان على الشروط المالية لمبالغ الـ FAD للسنة الثالثة والأخيرة لهذه المذكرة وفقاً لقواعد الـ OECD القائمة فى ذلك الوقت .

وتتمتع كافة القروض بضمان السداد من الحكومة المصرية .

٥ - تطبق التسهيلات المالية على المشروعات ذات المصلحة المتبادلة والتى توافق عليها وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية ووزارة الاقتصاد والمالية الأسبانية .

أخطرت وزارة الاقتصاد والمالية الأسبانية بأولويات الحكومة المصرية المحددة بالقطاعات الآتية :

معالجة المياة (وحدات مياه الشرب ، محطات ضخ المياه ... إلخ) .

معالجة المخلفات الصلبة (أفران حرق المخلفات ، لوارى جمع القمامة ... إلخ) .

الطاقة البديلة (محطات توليد القوى من الرياح ... إلخ) .

النقل (طائرات طوارىء ، معدات للسكة الحديد ... إلخ) .

مواد ومعدات طبية (مستشفيات ومراكز طبية ... إلخ) .

مواد تعليمية .

قطاعات أخرى تقترح وتقبل من كلا الحكومتين .

٦ - وفى حالة استخدام التسهيلات المشار إليها بعاليه قبل تاريخ الانتهاء المحدد أعلاه ، قد تتفق الحكومتان على إتاحة تسهيلات إضافية .

٧ - يتم توقيع الاتفاقيات المالية الخاصة بمنح الـ FEV وقروض الـ FAD من جانب مؤسسة Instituto de Credito Oficial الأسبانية (ICO) والبنك المركزى المصرى .

يتم الاتفاق على القروض التى تستخدم فى تمويل صادرات أسبانية (Export Credits) فى نطاق شروط الـ OECD ويتم التوقيع عليها من جانب بنوك أسبانية والبنك المركزى المصرى .

٨ - لن تستخدم مبالغ التسهيلات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات المالية المشار إليها بالمادة (٧) فى دفع أية ضرائب أو رسوم عامة مفروضة فى جمهورية مصر العربية .

٩ - تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ بمجرد إتمام الإجراءات الداخلية للجانب المصرى وإخطار الجانب الآخر بذلك . وبصفة مؤقتة يمكن تخصيص مبالغ لمشروعات من تاريخ توقيع مذكرة التفاهم .

حررت بالقاهرة فى ١٠ فبراير ١٩٩٨ من أصلين باللغات العربية والأسبانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية . وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

ظافر سليم البشرى
وزير الدولة
للتخطيط والتعاون الدولى
بجمهورية مصر العربية

خوسيه مانويل فرنانث نورنييا
وزير الدولة للتجارة والسياحة
والصناعات الصغيرة والمتوسطة
لوزارة الاقتصاد والمالية
بمملكة أسبانيا